

تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان واللجنة القانونية بشأن تسريب شركات فلسطينية أسمناً مصرياً إلى السوق الإسرائيلي*

استناداً إلى قرار المجلس التشريعي رقم 647/1/8 في جلسته المنعقدة في رام الله بتاريخ 2003/3/31 القاضي بتحويل الملف الخاص بقيام بعض الشركات الفلسطينية - الحاصلة على أذن استيراد فلسطينية من وزارة الاقتصاد الوطني - بتسريب ما تقوم باستيراده من الأسمنت لصالح شركات إسرائيلية،

عقدت اللجان الثلاث "الموازنة والشؤون المالية، لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، واللجنة القانونية" العديد من الاجتماعات واللقاءات للبحث في القضية المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى قيام لجنة مصغرة مكلفة من رئاسة المجلس التشريعي تتكون من د. حسن خريشة، ود. سعدي الكرنز، والأخ جمال الشاتي بالسفر إلى جمهورية مصر العربية للبحث والتحقيق في هذه القضية.

وقامت اللجنة المصغرة بإجراء العديد من اللقاءات مع كل من:

- 1- الأخ/ أحمد قريع "أبو العلاء" رئيس الوزراء
- 2- الأخ/ ماهر المصري وزير الاقتصاد الوطني
- 3- الأخ/ جميل الطريفي وزير الشؤون المدنية
- 4- الأخ/ عبد الحفيظ نوفل مدير عام التجارة في وزارة الاقتصاد الوطني
- 5- الأخوة/ شركة قنديل الطريفي للباطون الجاهز ويمثلها جمعة قنديل الطريفي
- 6- الأخوة/ شركة الطريفي للباطون الجاهز ويمثلها جمال الطريفي
- 7- الأخوة/ شركة انتصار بركة للتجارة العامة ويمثلها يوسف بركة
- 8- الأخوة/ شركة يوسف بركة للتجارة العامة ويمثلها يوسف بركة

(* المصدر: <http://www.amin.org/news/uncat/2004/jun/jun2004.html>)

قُدِّم التقرير إلى المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته التاسعة - الفترة الأولى، وهو مؤرخ ١٠/٦/٢٠٠٤.

9- الأخ/محمد رشيد "خالد سلام" المستشار الاقتصادي للسيد الرئيس، ورئيس

شركة الخدمات التجارية الفلسطينية

10- الأخ/حاتم يوسف مدير عام الجمارك في وزارة المالية

11- الأخ/عمر الحروب مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني

كما التقت اللجنة في جمهورية مصر العربية كلاً من:

1. سعادة سفير فلسطين بالقاهرة.

2. مسؤولون في الأجهزة الأمنية المصرية في مصر الشقيقة.

3. السيدان سعيد السويركي وعبد الله السناوي من صحيفة "العربي" الناصرية.

4. السيدان عصام إبراهيم عمر، وعادل الدسوقي - المكتب المصري للتصدير.

5. السيد وليد العمري ممثل شركة جمعة قنديل الطريفي في القاهرة.

من خلال اللقاءات والاجتماعات والوثائق التي حصلت عليها اللجنة ثبت ما يلي:

قام المدعو زئيف بلنسكي ألماني يهودي صاحب شركات (بلنسكي للأسمنت)

شركة بلنسكي "لان LTD" في حيفا، وشركة توزيع الزيوت والبتروول، بتوقيع اتفاق مع

شركة مصر بني سويف للأسمنت لشراء 120 ألف طن من الأسمنت السائب لصالح

السوق الإسرائيلي خلال فترة بناء جدار الفصل العنصري. وأسس شركة خاصة به

لنقل الأسمنت السائب من المصنع إلى معبر العوجا (نتسانا) لتقوم بعد ذلك شركة

النقل التي يملكها في إسرائيل بنقله من معبر العوجا (نتسانا) إلى إسرائيل وفتح مكتباً

له في القاهرة في منطقة المهندسين تحقيقاً لهذه الغاية.

وعندها تسربت تلك الأخبار إلى لجان مقاومة التطبيع وتداولتها بعض الصحف

المصرية وتحديداً صحيفة "العربي" الناصرية، مما دفع جهات أمنية مصرية للتدخل

ودفع مصنع بني سويف للأسمنت بالتدخل من هذا الاتفاق ومنعه من عملية توريد

الأسمنت المصري إلى شركات إسرائيلية، الأمر الذي دفع بلنسكي إلى اللجوء إلى

شركات فلسطينية لإكمال عملية استيراد الأسمنت المصري.

وهنا بدأت بعض الشركات الفلسطينية باستصدار أذونات استيراد للأسمنت

المصري من وزارة الاقتصاد الوطني، وبلغ مجموع ما تم استصداره من هذه الأذونات

ما يقارب 420 ألف طن مبينة في المرفق رقم (1).

بناء على طلب السيد جمال الطريفي تم إرسال كتاب إلى مصنع بني سويف

للأسمنت يفيد أن كمية الأسمنت المراد استيرادها هي لصالح مناطق السلطة الوطنية

الفلسطينية.

وقد قامت الشركات المبينة بالمرفق رقم (21) بنقل الأسمنت من مصنع بني سويف إلى معبر العوجا بواسطة شركة النقل المملوكة لـ "زئيف بلنسكي" وكلف المكتب المصري للتصدير بالتخليص الجمركي في الجانب المصري من معبر العوجا وبعد نقل الأسمنت من الجانب المصري إلى المعبر الإسرائيلي (نتسانا) تجري عملية تحويل ملكية الأسمنت من الشركات الفلسطينية لصالح شركة بلنسكي لإدخاله إلى السوق الإسرائيلي.

إن كميات الأسمنت التي دخلت السوق الفلسطيني بلغت 33 ألف طن حسب مصادر وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية وهي جزء يسير من مجموع ما تم استصداره من أذونات تقدر بـ 420 ألف طن علماً أنه لم تسدد المقاصة عن جزء كبير مما تم إدخاله إلى المناطق الفلسطينية.

ثبت أن وزارة الاقتصاد الوطني التي منحت أذونات الاستيراد لم تتحقق ولم تتابع دخول الأسمنت إلى أراضي السلطة الوطنية واستمرت بإصدار أذونات استيراد جديدة لنفس الشركات.

أقرت الشركات بإدخالها كميات من الأسمنت كما هو مبين تفصيلاً في المرفق رقم (2).

قدم السيد رئيس الوزراء الفلسطيني للجان تقرير لجنة التحقيق المشكلة من وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية بخصوص استيراد الأسمنت المصري حسب نظام الكوتا، وكذلك رسالة السيد جرار القدوة رئيس هيئة الرقابة العامة إلى سيادة الرئيس ياسر عرفات المتعلقة بذات الموضوع كما هو مبين في المرفق رقم (3).

واطلعت اللجان على رسالة السيد وزير الاقتصاد الوطني الموجهة للمجلس التشريعي بتاريخ 2003/12/16 بذات الشأن (مرفق رقم 4).

الاستنتاجات

1. إن الأسمنت المصري المتسرب إلى السوق الإسرائيلي هو ذو مواصفات دولية (مواصفات بورت لاند البريطانية) وهي مطابقة للمواصفات المطلوبة للسوق الإسرائيلي.
2. اتضح أن معظم تراخيص الاستيراد الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني لا تحمل تاريخاً محدداً لصلاحيته مما يعطي مجالاً للتلاعب فيها.
3. لقد ثبت للجان أن وزارة الاقتصاد الوطني لا تمتلك أية إحصائيات لحصر

- حاجات السوق الفلسطيني من مادة الأسمنت.
4. إن الكميات المثبتة في أذونات الاستيراد مكتوبة بالأرقام ولم ترقن بالأحرف وهذا يمكن أن يسمح بالتلاعب في الكميات.
5. تبين أن الكميات التي حصلت تلك الشركات على أذونات استيراد بشأنها بلغت 420 ألف طن في الفترة التي بدأت من شهر 9/2003 حتى شهر شباط [فبراير] 2004.
6. ثبت للجان أن هناك تناقضاً بين الكمية الواردة في رخص الاستيراد لمجموع الشركات وكل شركة على حدة وبين الكميات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الرسمية (65 ألف طن) ما بين 16/9/2003 وحتى 22/10/2003 علماً أن رخص الاستيراد المرفقة تبدأ قبل 16/9/2003 وحتى تصل شهر شباط [فبراير] 2004.
7. إن رسالة السيد وزير الاقتصاد الوطني إلى السيد رئيس الوزراء ذات مضمون تطميني حيث أنها تقلل من أهمية الموضوع وتؤكد أن أعمال الغالبية العظمى من شركات استيراد الأسمنت هي أعمال قانونية، والمعلوم أن كلمة الغالبية تنم في أحسن الأحوال عن عدم الاطلاع.
8. بالرغم من تعهد السيد وزير الاقتصاد الوطني بمنع تحويل ملكية الكميات المستوردة، وأن يكون الاستيراد على بيان جمركي فلسطيني وذلك بتاريخ 22/2/2004 إلا أنه للأسف استمر في إصدار الأذونات وتحويل الملكية إلى شركة بلنسكي (شركة الوحيدي) بتاريخ 23/2/2004.
9. أما ما أراد السيد وزير الاقتصاد الطمأنة بشأنه فهو حصول السلطة على ضريبة القيمة المضافة، ومع أن هذا الأمر غير مؤكد، إلا إن خطورة موضوع التسريب والتحويل إلى السوق الإسرائيلي هي خطورة على الأمن القومي، قبل أن تكون مسألة فقدان لضريبة القيمة المضافة.
10. إن الأسمنت المصري الذي يتم استيراده من ج. م. ع. بافتراض أنه موجود للمناطق الفلسطينية خلال الكوتا المخصصة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بمنحها من خلال أذونات استيراد لشركات فلسطينية بقرار من السيد وزير الاقتصاد الوطني، كان يتم نقل ملكيته على الجانب الإسرائيلي من معبر العوجا (نتسانا) والتخليص عليه لصالح شركات إسرائيلية مما نتج عنه ما يلي:
- أ – الالتفاف على لجان مكافحة التطبيع مع إسرائيل في ج. م. ع. والتي نجحت في

منع تصدير الأسمنت المصري إلى إسرائيل بإدخال هذا الأسمنت بوساطة فلسطينية مما يعني الإضرار بالقضية الفلسطينية والإساءة لسمعة السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ويساهم بشكل كبير في إجهاد عمل تلك اللجان المناصرة للقضية الفلسطينية.

ب - إدخال مثل هذه السلعة الاستراتيجية للسوق الإسرائيلي في ظل بناء جدار الفصل العنصري والتسريع في عملية الاستيطان ساهم في النقص من هذه المادة في السوق الإسرائيلي في تلك الفترة.

ت - ضياع المقاصة على الجانب الفلسطيني نتيجة نقل ملكية البضاعة من الشركة الفلسطينية إلى الشركة الإسرائيلية وبذلك يتم التخليص الجمركي عليها لصالح الشركة الإسرائيلية.

ث - تسريب الكوتا المخصصة أصلاً للجانب الفلسطيني (وهي محدودة) إلى الجانب الإسرائيلي وبذلك تكون إسرائيل قد استفادت من الكوتا الفلسطينية والمقاصة في آن واحد (تهرب ضريبي وتسريب للكوتا).

د - أدى ذلك إلى الإضرار بشكل كبير بالسلطة الوطنية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني وتشويه سمعتنا جميعاً من خلال ما تم تداوله في وسائل الإعلام المصرية والعربية والأجنبية من أن مسؤولين فلسطينيين وشركات فلسطينية تساهم في بناء جدار الفصل العنصري وتوفير الأسمنت اللازم لذلك. وكل ذلك ما كان يمكن أن يحدث لو قامت وزارة الاقتصاد الوطني بدورها في الرقابة على أذون الاستيراد التي تصدرها والتي توقع من وزير الاقتصاد الوطني للتأكد من حسن توزيع واستخدام الكوتا المخصصة لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من الأسمنت المصري من خلال ما يلي:

- 1- تحديد مدة صلاحية لإذن الاستيراد وأن لا تكون المدة [غير] محدودة.
- 2- إلزام الشركات التي تحصل على إذن استيراد بتزويد الوزارة بنسخة من فواتير الإدخال (المقاصة) قبل حصولها على أية أذون استيراد لكميات جديدة واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالف فيها.
- 3- إرسال نسخة من كل فواتير إذن استيراد وكذلك فواتير إدخال إلى الجمارك بوزارة المالية لتقوم بتدقيقها مع فواتير المقاصة الشهرية التي تعاد لوزارة المالية من خلال المقاصة مع الجانب الإسرائيلي.
- 4- اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركات المخالفة وكذلك معاقبة أي موظف

أو مسؤول في وزارة الاقتصاد الوطني يخالف ذلك، وقد تبين للجان أن كل ذلك لم يحدث.

التوصيات:

1. تحويل ملف الشركات المذكورة للأستاذ النائب العام لاتخاذ المقتضى القانوني.
2. تحميل السيد وزير الاقتصاد الوطني المسؤولية الكاملة عما حدث (حيث أن المسؤولية لا تفوض) والإهمال والتقصير الشديدين في ممارسة مهام منصبه ومسؤولياته المقررة وفقاً للأصول.
3. الطلب إلى السلطة التنفيذية اتخاذ ما يلزم لضمان مثل هذه المخالفات مستقبلاً ضماناً لحسن استخدام وتوزيع والتصرف في جميع السلع الأخرى سواء تلك التي تدخل الكوتا المعفية من المواصفات والجمارك أو ما يدخل لمناطق السلطة الوطنية من سلع كتبرعات أو تحت اسم تبرعات والرقابة الفاعلة على أداء الوزارات والجهات ذات العلاقة بهذا الشأن.

التوقيع:

أ. عبد الكريم أبو صلاح

رئيس اللجنة القانونية

د. عماد الفالوجي

مقرر لجنة الرقابة وحقوق الإنسان

د. سعدي الكرنز

رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>